

أثر عمليات غسل الأموال على التنمية المستدامة في مصر

[١٩]

ميلاد برامل جبره^(١) - عمرو حسين عبد البر^(٢) - محمود أحمد محمود أمين^(٣)
(١) شركة أرباح العقارية للتنمية والاستثمار (٢) كلية التجارة، جامعة عين شمس

المستخلص

تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على الآثار السلبية لعمليات غسل الأموال على التنمية المستدامة والاقتصاد القومي في مصر، ويتحقق ذلك من خلال دراسة مدى تأثير عمليات غسل الأموال في التنمية الاقتصادية، حيث أن التنمية الاقتصادية تعبر عن التنمية المستدامة والتنمية الشاملة، وذلك يرجع إلى أن التنمية المستدامة لا تهدف إلى تعظيم نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي فقط بل تعمل على تحقيق الحاجات الأساسية للأفراد ورفع مستوي معيشتهم، والعمل على تقليل نسبة الفقر والحد من سوء توزيع الدخل القومي، أيضاً تحقيق الرفاهة الاقتصادية والاجتماعية من خلال الاستخدام الأمثل للموارد وخفض معدلات البطالة، إضافة إلى العدالة في توزيع نتائج التنمية على جميع أفراد المجتمع مع توفير الخدمات والمزايا الاجتماعية.

وقد اعتمد الباحثون على التقارير والنشرات الصادرة من (صندوق النقد العربي، نشرة الإحصاءات الاقتصادية للدول العربية، تقرير متابعة الأداء الاقتصادي والاجتماعي بوزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري) ومن خلال بعض الإجراءات المنهجية (المنهج الاستقرائي، المنهج الاستنباطي، المنهج الوصفي التحليلي)، تم دراسة وتحليل المؤشرات الاقتصادية للواقع المصري خلال الفترة من عام (٢٠٠٠ - ٢٠١٨)، وذلك للوصول إلى الآثار السلبية لعمليات غسل الأموال وذلك من أجل العمل على الحد منها أو القضاء عليها.

وقد توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية :

- (١) توجد علاقة ذات دلالة بين عمليات غسل الأموال والتنمية الاقتصادية.
- (٢) حيث تؤثر عمليات غسل الأموال على التنمية الاقتصادية من خلال الآثار السلبية على مؤشرات الاقتصاد القومي.
- (٣) توجد علاقة ذات دلالة بين عمليات غسل الأموال والتنمية الاقتصادية.
- (٤) حيث تؤثر عمليات غسل الأموال بالسلب في تحقيق التنمية المستدامة، وذلك من خلال أثرها السلبي على التنمية الاقتصادية وتهديد الاستقرار الاقتصادي.

ومن أهم التوصيات التي يقدمها الباحثون ما يلي :

١. العمل على دمج الاقتصاد الخفي في الاقتصاد الرسمي وذلك من خلال القوانين والتشريعات التي تعمل على تيسير ذلك، إضافة إلى الحوافز الضريبية.
٢. وضع استراتيجية تعمل على تحقيق معدلات نمو مرتفعة على أن تكون نسبتها أعلى من نسبة معدل الزيادة في السكان، والعمل على إعادة توزيع الدخل القومي، وأن تأخذ في طياتها معظم الجوانب التي تحقق التنمية الاقتصادية في الأجل القصير وتعمل على تحقيق التنمية المستدامة في الأجل الطويل.

مقدمة الدراسة

تُعدّ عمليات غسل الأموال أحد أكبر العقبات التي تحول دون تحقيق التنمية الاقتصادية الفعّالة التي تؤدي إلى تحقيق التنمية المستدامة، وعمليات غسل الأموال مشاكل اقتصادية واجتماعية، لأنها عبارة عن مجموعة من الأنشطة التي تتم بعيداً عن خطة التنمية الاقتصادية، ولا تدخل في حسابات الدخل القومي. ورغم تفشي ظاهرة غسل الأموال في الدول الغربية، إلا أن المسؤولين عنها غالباً ما يتربصون بالأسواق الناشئة والدول النامية التي تسعى لفتح أسواقها للاستثمارات الأجنبية المباشرة.

تؤدي عمليات غسل الأموال إلى إعاقة قدرة الحكومات للسيطرة على سير الخطط الاقتصادية وخاصة في الدول النامية، وعمليات غسل الأموال علاقة بأنشطة الاقتصاد الخفي وداعمة له، لذا فهي تُسهم في زيادة الفجوة بين الدخل القومي الرسمي والدخل القومي الحقيقي، وبالتالي إعاقة التخطيط القومي، وعدم قدرة الحكومات على صياغة سياسات تنمية اقتصادية واجتماعية وتنمية مستدامة بكفاءة وفعّالية. (جيهان حازم حبيب، ٢٠١٥، ١٨-٣٠)

كما يرتبط جانب كبير من أنشطة غسل الأموال بالتهرب الضريبي، مما يؤثر بالسلب على كفاءة السياسات المالية للدولة، وتؤثر على الموارد المالية لتمويل أنشطة التنمية المختلفة، إضافة إلى الإسهام في زيادة الأعباء العامة من خلال زيادة حجم الدين العام الداخلي والخارجي مما يؤدي إلى فرض المزيد من الضرائب لدعم السياسات المالية للدولة، وهذا يؤثر بالسلب على الاقتصاديات الوطنية.

تؤثر عمليات غسل الأموال بالسلب على التنمية الاقتصادية التي تعد الأساس لتحقيق التنمية المستدامة، حيث تعد التنمية المستدامة نمطاً من التنمية لا يفرط في استثمار مصادر

الثروات الطبيعية التي تركز عليها التنمية، أي أن التنمية المستدامة تعمل على تجديد الموارد والثروات بشكل يضمن بيئة صالحة للأجيال الحاضرة والقادمة.

أيضاً تعد التنمية المستدامة الضابط الرئيسي للسياسات الاقتصادية في تعاملها مع البيئة والثروات الطبيعية التي تؤدي إلى شعور الإنسان بالأمان والاستقرار، بعد أن كان الاعتقاد بأن الأرض هي مصدر الثروات التي لا ينضب وطاقة للتجديد الطبيعي غير المحدود، ومن جهة أخرى، تمثل التنمية المستدامة الفرصة الجديدة لنوعية النمو الاقتصادي وكيفية توزيع منافعه على كافة طبقات المجتمع وليس مجرد عملية توسع اقتصادي. (ريمون حداد، ٢٠٠٦، ص ٤)

مشكلة الدراسة

تؤدي عمليات غسل الأموال الناتجة من مجالات اقتصادية سيئة إلى آثار سلبية، لأنها تتم عن طريق نقل أموال ناتجة من معاملات مشبوّهة (مثل تجارة المخدرات والأسلحة) في الدولة ذاتها أو في دولة أخرى، وتلك الأموال الناتجة من تلك المعاملات، تؤثر بالسلب في الدولة التي تنتقل إليها هذه الأموال، فتؤثر في قيمة العملة الوطنية، وزيادة معدلات التضخم، وانخفاض معدلات الاستثمار والادخار، وميزان المدفوعات، والنشاط المصرفي، إضافة إلى عدم الاستقرار المالي والاقتصادي للدولة. (musonda simwayi, 2012, 116) & muhammed haseed

فالأموال الناتجة عن عمليات غسل الأموال هي أموال غير مشروعة ومنتحلة من أنشطة إجرامية مما يتخلف عنها آثار سلبية تمس نواحي عديدة من المجتمع، وبالنظر لما تمثله جريمة غسل الأموال من طبيعة خاصة لارتباطها الشديد بالفساد والإجرام المنظم والاتجار غير المشروع مثل المخدرات وغيرها من الأنشطة غير المشروعة، فإن لها تأثيرات سلبية بالغة الخطورة على كافة المستويات خاصة الاقتصادية والاجتماعية، مما يكون له آثار سلبية في التخطيط للتنمية المستدامة. (علا نور الدين، ٢٠٠٦، ١٠٠١-١١١)

وتتبع مشكلة الدراسة من ارتباط التنمية المستدامة بالتنمية الاقتصادية التي تتأثر بالسلب من عمليات غسل الأموال، كما أنها تؤثر على تحقيق التوازن بين النظام البيئي والاقتصادي

والاجتماعي مما يؤثر على الاقتصاد القومي وقد اعتمدت الدراسة على كل من المنهج الاستقرائي والاستنباطي الاستدلالي والمنهج الوصفي التحليلي.

أسئلة الدراسة

- ١) إلي أي مدى يؤثر غسل الأموال على الاقتصاد القومي؟
- ٢) ما مدى أثر عمليات غسل الأموال على التنمية المستدامة؟
- ٣) ما مدى أثر عمليات غسل الأموال على مستوى معيشة أفراد المجتمع؟

أهمية الدراسة

يمكن تحديد الأهمية العلمية والتطبيقية على النحو التالي:

- **من الناحية العلمية:** تتمثل الأهمية العلمية للدراسة في معرفة أثر عمليات غسل الأموال على التنمية المستدامة، حيث أن الحد من عمليات غسل الأموال يؤثر بالإيجاب في معدلات النمو الاقتصادي، ويساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- **من الناحية التطبيقية:** تتمثل الأهمية العملية للدراسة في تحديد الآثار السلبية لعمليات غسل الأموال على الاقتصاد القومي والتي بدورها تؤثر على تحقيق التنمية المستدامة. لذلك سوف تهتم الدراسة بتوضيح بعض العناصر التي يجب الاهتمام بها من أجل الحد من عمليات غسل الأموال، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة معدلات التنمية الاقتصادية مما يؤثر بالإيجاب على الصعيدين المحلي والدولي على التنمية المستدامة.

أهداف الدراسة

الهدف الأساسي للدراسة: هو تسليط الضوء على الآثار السلبية لعمليات غسل الأموال على التنمية المستدامة والاقتصاد القومي في مصر، ويتحقق ذلك من خلال تحقيق الأهداف الفرعية التالية:

- دراسة مفهوم عمليات غسل الأموال.
- دراسة مدى ارتباط عمليات غسل الأموال بالتنمية المستدامة.

- بيان أثر عمليات غسل الأموال على التنمية المستدامة والاقتصاد القومي.

فروض الدراسة

تم صياغة الفروض التالية كأسباب محتملة للمشكلة محل الدراسة كالتالي:

الفرض الأول: لا توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين عمليات غسل الأموال والتنمية الاقتصادية.

الفرض الثاني: لا توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين عمليات غسل الأموال والتنمية المستدامة.

الدراسات السابقة

أولاً: الدراسات السابقة المتعلقة بغسل الأموال:

- دراسة (Jeffrey Simser, 2017): وقد هدفت الدراسة إلى فهم أنماط وتقنيات لمواجهة تحديات غسل الأموال، ومعرفة التحديات والمخاطر التي يشكلها غسل الأموال على النظم المالية حتى في ظل وجود سيادة القانون. أيضاً تحديد الآثار السلبية لعمليات غسل الأموال، وكيفية تطبيق الجهات التنظيمية لنظم مكافحة غسل الأموال، وتوفير التدابير لفحص مدي فعالية نظم مكافحه غسل الأموال، وتوفير التدابير لفحص مدي فعالية نظم مكافحه غسل الأموال.

- دراسة (Norman Mugarura, 2016) وقد هدفت الدراسة إلى توضيح أن أنظمة الحظر العالمية غير المحددة مثل أنظمة مكافحة غسل الأموال، وتوضيح النطاق الواسع الذي يتم فيه وضع مفاهيم جرائم غسل الأموال وتطبيقها من قبل جهات قضائية مختلفة وتحدياتها المتأصلة، أيضاً تحديد نطاق القضايا التي غالباً ما توضح الخلافات المتأصلة في بعض المجالات عن طريق قانون (PATRIOT 2001) ونموذج "اعرف عميلك".

حيث أن عدم وضوح الإطار التنظيمي للمؤسسات المصرفية وخاصةً على نطاق واسع من شأنه أن يسبب الارتباك والخلافات في العمل المصرفي.

- **دراسة (Michel Dion, 2015):** وقد هدفت الدراسة إلى وصف المواقف الفلسفية المختلفة حول أنشطة غسل الأموال، اعتماداً على الطريقة التي ننظر بها إلى الأخلاق والقانون، مع النظر في أنشطة غسل الأموال من منظور قانوني وأخلاقي، وأن الأخلاق القانونية والأخلاق المعيارية تعتقد أن غسل الأموال هو في الواقع قضية أخلاقية، حيث تؤكد الطريقة المتشككة (النسبية الأخلاقية) أنه لا يمكن أن يكون هناك أي فكرة جوهرية عن الخير والشر، لذا يفترض الأسلوب القانوني (الوضعية القانونية) أن الأخلاق لا أهمية لها، عندما يقوم المشرعون بعملهم. وتعني الطريقة الأخلاقية المركزة (الأخلاقيات المعيارية) أن الأخلاق تقول شيئاً مختلفاً عن القانون.

- **دراسة (M.Michelle Gallant, 2014):** وقد هدفت الدراسة إلى أخذ منظور تحليلي شامل على مدى أربعة عقود من تنظيم برنامج مكافحة غسل الأموال، واستخراج التأثيرات الأساسية لتنظيم مكافحة غسل الأموال من خلال تصفية (تقطير) أبحاث غسل الأموال، حيث يعد أهم الآثار المترتبة على عمليات غسل الأموال وهي انتعاش لبعض الثروة الملوثة. ويرجع ذلك إلى وجود بعض التشوهات في القانون الدولي.

ثانياً: الدراسات السابقة المتعلقة بالتنمية المستدامة:

- **دراسة (Joyeeta Gupta, 2017):** وقد هدفت الدراسة إلى تحليل التنمية الشاملة لأهداف التنمية المستدامة، والعمل على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة من خلال تحدي نهج العمل المعتاد للنمو، وأيضاً العمل على تعزيز المشاركة والحريات والقدرات على جميع المستويات التي تهدف الي تحقيق أهداف التنمية المستدامة. حيث أن تحليل التنمية الشاملة لأهداف التنمية المستدامة قد يساعد في تقييم ما إذا كان التخطيط الجيد يهدف حقاً إلى ضمان تركيز التنمية على كل من القضايا الاجتماعية والإيكولوجية، وكذلك على الأدوات السياسية لتحقيق التحول الذي تهدف إليه.

- **دراسة (Elisabeta-Emilia, 2016):** وقد هدفت الدراسة إلى الحفاظ على الموارد الطبيعية المتجددة ونموها عن طريق الحد من تأثير التنمية الاقتصادية على البيئة، والعمل

من أجل (تقليل / القضاء) على الفقر وخلق ظروف مواتية لتلبية احتياجات الحياة من (الغذاء، الماء، العمل، مكان المعيشة، الطاقة، الصحة) واتخاذ القرارات المتكاملة بشأن النمو الاقتصادي والبيئة وموارد الطاقة. ومن أجل تحقيق ذلك، تتطلب التنمية المستدامة توازناً بين النمو الاقتصادي وحماية البيئة، وعلى هذا الأساس تتحقق التنمية الحالية والمستقبلية.

- دراسة (Vera Mignaqui, 2014) وقد هدفت الدراسة إلى اقتراح أداة تقييم متعددة المعايير تساعد في تقييم أداء البلدان نحو التنمية المستدامة، من خلال تحديد أبعاد التنمية المستدامة التي تقوم بتنفيذها البلدان بشكل جيد أو سيئ، مع تقييم ما إذا كانت هناك بلدان متطورة على نحو مستدام، ويظهر ذلك من الأداء الجيد في الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في آن واحد، وفهم العلاقات بين الأبعاد، والعمل على تحسين أداء تنفيذ خطة التنمية المستدامة على المستوى العالمي. لذلك تكون الدولة متقدمة على نحو مستدام عندما يكون لديها التزاماً واسعاً بالاحتياجات الأساسية وإمكانية الوصول إلى الوسائل الاقتصادية مع الحفاظ على الحدود الإيكولوجية.

الإطار النظري والمفاهيمي للدراسة

تناولت الدراسة مجموعة من المفاهيم للتوضيح (الاقتصاد الخفي، غسل الأموال، التنمية المستدامة، البعد الاقتصادي، البعد البيئي، البعد الاجتماعي، التنمية، النمو).

(١) **الاقتصاد الخفي**: أطلق علي الاقتصاد الخفي العديد من المسميات، منها: اقتصاد الظل أو الاقتصاد غير الرسمي أو الاقتصاد الموازي أو الاقتصاد السري، كما يمكن أن يُعرف الاقتصاد الخفي بطرق عديدة كما يوجي الكثير من الأسماء، فإذا كانت الهيئة أو المؤسسة أو النشاط التجاري تكتسب صفة الخفاء رغبة من أصحابها في التهرب من الضرائب ورسوم التسجيل أو الجمارك فسيكون التعريف مرتبطاً بالضرائب، وبشكل أكثر تحديداً يمكن تعريف الاقتصاد الخفي بأنه مجموع الدخل المكتسبة التي لا تبلغ بها السلطات الضريبية. (طلال محمود ومياده صلاح، ٢٠٠٧، ص ٧٨)

٢) غسل الأموال: غسل الأموال عبارة عن جريمة بيضاء عابرة للحدود الدولية وبشكل منظم، يقوم بمقتضاها احد الأشخاص بسلسلة من العمليات المالية المتلاحقة على هذه الأموال المشبوهة، ويقوم هذا الشخص بالاستعانة بوسطاء كواجهة للتعامل مستغلا حالات التسبب والفساد الإداري، وذلك من خلال الحسابات المصرفية ويتم تأمين هذه الأموال من المتابعة القانونية والأمنية، وهذه العملية تتم من أجل تصريف عائدات الجريمة، من خلال سلسلة من المعاملات التي تخفي أصولها غير المشروعة، وتجعلها تبدو أنها قد وصلت من مصدر شرعي. (Angela Samantha & Kim-Kwang Raymond, 2012, 322)

الفرق بين غسل الأموال والاقتصاد الخفي: إن كان كلاً من الاقتصاد الخفي وعمليات غسل الأموال يعدا جريمة، إلا أن الاقتصاد الخفي ليس جريمة إلا في الشق القانوني فقط، ويجب دمجه مع الاقتصاد الرسمي لأنه يمثل إضافة للاقتصاد القومي، فالجزء غير القانوني يعد جريمة لأن مصادره غير مشروعة، إلا أن عمليات غسل الأموال قد تم تجريمها بالكامل، وتعد الرابط بين الاقتصاد الخفي والرسمي، فهي تساعد على تظليل الأموال، فيكون من الصعب جداً بعد عمليات الغسل الفصل بين الاقتصاد الخفي والاقتصاد الرسمي.

٣) التنمية المستدامة: هي تطور فيزيائي للنظام الاجتماعي - الاقتصادي، مما يضمن أن التأثير على البيئة الطبيعية لن يكون ذات أهمية في المدى الطويل، ويجب أن يكون هناك "خط ترسيم الحدود" بين البيئة الطبيعية والنظام الاجتماعي - الاقتصادي، ويعد التفاعل بين البيئة الطبيعية والنظام الاجتماعي الاقتصادي تفاعلاً أساسياً في التنمية المستدامة، تحدد من خلاله التنمية المستدامة جودة التفاعل "كلما كانت جودة التفاعل أفضل كلما كانت التنمية المستدامة أفضل". (Darius Jazepčikas, 2013, 28)

٤) البعد الاقتصادي: هو الذي يستهدف الخطط الاقتصادية للتنمية المستدامة عدة جوانب، جنباً إلى جنب مع استدامة التنمية، باعتبارها فئة اقتصادية، وذلك وفق سياق جميع المعايير الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، التي تؤدي إلى تعزيز التقدم الاقتصادي والاجتماعي للمواطنين، حيث أن الأساس هو الأخذ بمبدأ التنمية المستدامة، لتحقيق نمو اقتصادي مستقر، للتنمية الاجتماعية وحماية البيئة

(Aleksandar Nikolovski, 2013, 6-17).

٥) البعد البيئي: هو الذي يركز على حماية وسلامة النظم الايكولوجية وحسن التعامل مع الموارد الطبيعية وتوظيفها لصالح الإنسان من دون إحداث خلل في مكونات البيئة المتضمنة للأرض والماء والهواء، وما يكمن فيها من مصادر طبيعية تسهم في بقاء الحياة البشرية والحيوانية والنباتية، وإستدامتها وتقدمها دون استنزافها أو تلوثها، والعمل علي الحفاظ عليها. (جيهان حازم حبيب، ٢٠١٥، ١٨-٣٠)

٦) البعد الاجتماعي: هو الحفاظ على استقرار النظم الاجتماعية والتربوية والثقافية، من أجل تحديد الإنصاف بين الأجيال والثقافات، من خلال الحفاظ على التنوع الثقافي وتشجيع التعددية في الأفكار، وتأثير التعليم الدائم المتصور، وتضخيم الإمكانيات البشرية، وتحسينها والعمل علي التحسين والكفاءة، وزيادة العمالة، وتوفير الغذاء، والمسكن، والتعليم والصحة في أي وقت، ورفع مستوى الدخل عن طريق تعزيز جميع الأنشطة البيئية والثقافية.

(Navabakhsh & Tamiz, 2013, 193-194)

٧) التنمية: هي إجراءات وسياسات وتدابير متعددة تتمثل في تغيير بنيان وهيكل الإقتصاد القومي وتهدف إلى تحقيق زيادة سريعة ودائمة في متوسط الدخل الحقيقي للفرد، عبر فترة ممتدة من الزمن، وبحيث يستفيد منها جميع أفراد المجتمع.

٨) النمو: هو الزيادة الكمية في متوسط الدخل الفردي الحقيقي الذي يرتبط بحدوث تغيرات هيكلية وهو يحدث بشكل تلقائي معتمداً على تطور عناصر الإنتاج والتقدم الفني وتراكم رأس المال، هو يشير إلي التغير في حجم الاقتصاد، بينما التنمية تعني التركيز ليس فقط علي حجمه، بل أيضاً علي التغيرات في هيكله القطاعي لصالح القطاعات الأكثر تأميناً لتطوره، وهي القطاعات الأكثر حركية (ديناميكية) علي امتداد أجل طويل، والقطاعات الأكثر حركية تعني هنا بمعناها النسبي في الزمان والمكان، علي سبيل المثال الصناعات التحويلية والطاقة الكهربائية التي هي الممثلة للقطاع الأكثر ديناميكية. (مجيد مسعود، ١٩٨٤، ٢١١-٢١٢)

إجراءات الدراسة

- ١) **الحدود الزمنية:** اقتصرَت الدراسة على الفترة الزمنية من عام (٢٠٠٠ - ٢٠١٨).
- ٢) **الحدود المكانية:** جمهورية مصر العربية.
- ٣) **أداة الدراسة:** تم جمع البيانات الخاصة بفترة الدراسة (٢٠٠٠ - ٢٠١٨) من صندوق النقد العربي ونشرة الإحصاءات الاقتصادية للدول العربية، وتقرير متابعة الأداء الاقتصادي والاجتماعي ووزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

منهجية الدراسة

أولاً: أسلوب الدراسة: تعتمد منهجية الدراسة على:

- ١- **المنهج الاستقرائي:** حيث يعتمد هذا المنهج على الدراسات المكتبية والكتب والدوريات العربية والأجنبية والأبحاث والمقالات الموثقة والمنشورة. وكذلك البيانات والإحصائيات المتعددة من المصادر المختلفة. علماً بأن هذا المنهج يقوم بتعقب الظاهرة تاريخياً وتفسيرها.
 - ٢- **المنهج الاستنباطي والاستدلالي:** حيث يعتمد المنهج الاستنباطي الاستدلالي على تحليل المشكلة من خلال النتائج الكلية ثم إصدار القرارات على الجزئيات، فبالتالي نسير من الكل إلى الجزء.
 - ٣- **المنهج الوصفي التحليلي:** وذلك من أجل التعرف على أبعاد مشكلة الدراسة ورصد الظاهرة كما هي تحدث في الواقع، من خلال وصف وتحليل البيانات والأرقام الخاصة بمؤشرات الاقتصاد القومي، ووضعها في إطارها الصحيح، وذلك للوصول إلى النتائج، وبلورة الحلول التي تتمثل في التوصيات والمقترحات التي يسوقها الباحث لإنهاء الجدل الذي يتضمنه متن الدراسة.
- **الدراسة النظرية:** حيث اعتمد الباحث على مجموعة من التقارير والنشرات والأدلة الاقتصادية والمالية عند جمع البيانات الثانوية اللازمة للدراسة، وقد تم تجميع البيانات ذات الصلة بعمليات غسل الأموال، والمعلومات الخاصة بالاقتصاد القومي في مصر .

- **الدراسة التطبيقية:** تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي Analytical Descriptive Approach لموضوع الدراسة، وهذا المنهج معمول به في كثير من البحوث والدراسات الخاصة تلك التي تتناول ظواهر اجتماعية تتعلق بالممارسات اليومية حيث تم الاطلاع على عدد من البحوث والدراسات المنشورة في الدوريات والمجلات العلمية المتخصصة. بالإضافة إلى الاطلاع على الدراسات الخاصة بعمليات غسل الأموال والتنمية المستدامة وأيضاً الإحصائيات المتعلقة بالاقتصاد القومي.
- **أولاً: تقدير قيمة الاقتصاد الخفي والدخل غير المشروع في مصر:** قدرت بعض الدراسات حجم الاقتصاد الخفي في مصر خلال فترات متباعدة بنسبة ١٢,٥% من الناتج المحلي الاجمالي، إلا أن هناك بعض الباحثين اعترضوا على تلك النسبة، لأن تلك الدراسات لم تأخذ في الاعتبار جميع المعاملات المؤثرة في حجم الاقتصاد الخفي، وقدروا أن النسبة تتراوح بين (٢٠% - ٢٥%) من الناتج المحلي الإجمالي، أي بمتوسط قدره (٢٢,٥%) من الناتج المحلي الإجمالي، وهذه النسبة سوف تقوم عليها تلك الدراسة في حساب حجم الاقتصاد الخفي في مصر.
- **علماً بأن نسبة حجم الدخل غير المشروع تقدر بنسبة (٥٠%) من حجم الاقتصاد الخفي، وهذا بناءً على الدراسات المشار إليها. وعليه سوف يتم تقدير حجم الاقتصاد الخفي في مصر خلال فترة الدراسة كما في الجدول (١):**

الجدول (١): يوضح حجم الاقتصاد الخفي والدخل غير المشروع في مصر خلال الفترة (٢٠٠٠ - ٢٠١٨) (مليون جنيه)

السنة	حجم الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	حجم الاقتصاد الخفي	حجم الدخل غير المشروع	نسبة الدخل غير المشروع/الناتج المحلي الإجمالي
٢٠٠٠	٣٤٠١٠٠	٧٦٥٢٢,٥	٣٨٢٦١,٣	١١,٣
٢٠٠١	٣٥٨٧٠٠	٨٠٧٠٧,٥	٤٠٣٥٣,٨	١١,٣
٢٠٠٢	٣٧٨٧٠٠	٨٥٢٠٧,٥	٤٢٦٠٣,٨	١١,٣
٢٠٠٣	٤١٧٥٠٠	٩٣٩٣٧,٥	٤٦٩٦٨,٨	١١,٣
٢٠٠٤	٤٨٥٣٠٠	١٠٩١٩٢,٥	٥٤٥٩٦,٣	١١,٣
٢٠٠٥	٥٣٨٥٠٠	١٢١١٦٢,٥	٦٠٥٨١,٣	١١,٣
٢٠٠٦	٦١٧٧٠٠	١٣٨٩٨٢,٥	٦٩٤٩١,٣	١١,٣
٢٠٠٧	٧٤٤٨٠٠	١٦٧٥٨٠,٠	٨٣٧٩٠,٠	١١,٣
٢٠٠٨	٨٩٥٥٠٠	٢٠١٤٨٧,٥	١٠٠٧٤٣,٨	١١,٣
٢٠٠٩	١٠٤٢٢٠٠	٢٣٤٤٩٥,٠	١١٧٢٤٧,٥	١١,٣
٢٠١٠	١٢٠٦٦٠٠	٢٧١٤٨٥,٠	١٣٥٧٤٢,٥	١١,٣
٢٠١١	١٣٧١١٠٠	٣٠٨٤٩٧,٥	١٥٤٢٤٨,٨	١١,٣
٢٠١٢	١٥٧٥٥٠٠	٣٥٤٤٨٧,٥	١٧٧٢٤٣,٨	١١,٣
٢٠١٣	١٧٥٣٣٠٠	٣٩٤٤٩٢,٥	١٩٧٢٤٦,٣	١١,٣
٢٠١٤	٢١٣٠٠٠٠	٤٧٩٢٥٠,٠	٢٣٩٦٢٥,٠	١١,٣
٢٠١٥	٢٤٤٣٩٠٠	٥٤٩٨٧٧,٥	٢٧٤٩٣٨,٨	١١,٣
٢٠١٦	٢٧٠٩٤٠٠	٦٠٩٦١٥,٠	٣٠٤٨٠٧,٥	١١,٣
٢٠١٧	٣٤٧٠٠٠٠	٧٨٠٧٥٠,٠	٣٩٠٣٧٥,٠	١١,٣
٢٠١٨	٤٤٣٧٤٠٠	٩٩٨٤١٥,٠	٤٩٩٢٠٧,٥	١١,٣

المصدر: بيانات الناتج المحلي الإجمالي مصدرها صندوق النقد العربي، نشرة الإحصاءات الاقتصادية للدول العربية، أعداد مختلفة. اما باقي بيانات الجدول تمت بمعرفة الباحثون. حجم الاقتصاد الخفي ٢٢,٥% من حجم الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، حجم الدخل غير المشروع ٥٠% من حجم الاقتصاد الخفي، نسبة الدخل غير المشروع/الناتج المحلي الإجمالي = حجم الدخل غير المشروع ÷ حجم الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

من الجدول (١) يتضح أن:

(١) حجم الاقتصاد الخفي في مصر يمثل نسبة (٢٢,٥%) من حجم الناتج المحلي الإجمالي بناءً على الدراسات التي أشارت إلى تلك النسبة كما سبق ذكره، وبالتالي كان حجم الاقتصاد الخفي في مصر بداية فترة الدراسة عام ٢٠٠٠ يمثل ٧٦,٥٢٢,٥ مليون جنيه

مصري، أي ما يعادل حوالي (٧٦,٥) مليار جنيه مصري، أما في سنة ٢٠٠١ التالية، فقد زادت نسبة حجم الاقتصاد الخفي بمقدار ٥,٥% عن السنة السابقة.

أما خلال الأعوام من ٢٠٠٢ إلى ٢٠٠٦، فقد زادت نسبة حجم الاقتصاد الخفي بمقدار ٥,٦%، ١٠,٢%، ١٦,٢%، ١٠,٩%، ١٤,٧% علي التوالي، ومن الملاحظ على تلك الفترة أن عام ٢٠٠٤ أن النسبة فيه تمثل نسبة كبيرة وهذا يرجع إلي مردود قرار تعويم الجنية المصري عام ٢٠٠٣، مما يدل علي أن قرار التعويم كانت له آثار سلبية علي الناتج المحلي الإجمالي وزاد من نسبة الاقتصاد الخفي.

أما نسبة الزيادة في حجم الاقتصاد الخفي خلال الأعوام من ٢٠٠٧ إلى ٢٠١١ فكانت كالتالي ٢٠,٦%، ٢٠,٢%، ١٦,٤%، ١٥,٨%، ١٣,٦% علي التوالي، والملاحظ في تلك الفترة أن نسبة الزيادة عام ٢٠٠٧ وصلت إلى أعلى مستوى لها مقارنة بالسنوات السابقة وهي ٢٠,٦%، وترى الدراسة أن تلك النسبة هي مردود لصدور قانون الضريبة الموحدة لسنة ٢٠٠٥، مما يدل علي أن هذا القانون كانت له آثار سلبية علي الناتج المحلي الإجمالي وهذا عكس ما أراده القانون، بل إن هذا القانون أدى إلى زيادة حجم الاقتصاد الخفي.

والفترة من عام ٢٠١٢ إلى عام ٢٠١٦ كانت نسبة الزيادة في حجم الاقتصاد الخفي كالتالي ١٤,٩%، ١١,٣%، ٢١,٥%، ١٤,٧%، ١٠,٩% علي التوالي، والملاحظ علي تلك الفترة أن نسبة الزيادة تتأرجح بين النقص والزيادة إلا أن عام ٢٠١٤ وصلت نسبة الزيادة فيه إلي ٢١,٥% وهي النسبة الأعلى خلال فترة الدراسة من عام ٢٠٠٠.

أما نسبة الزيادة في حجم الاقتصاد الخفي لعامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨ فكانت ٢٨,١% و ٢٧,٩% علي التوالي، وهما يمثلان أعلى النسب للزيادة في حجم الاقتصاد الخفي خلال فترة الدراسة كلها، وهذا يدل علي أن نسبة الزيادة في حجم الاقتصاد الخفي في مصر في زيادة مطردة، حيث كانت نسبة الزيادة عام ٢٠٠١ بمعدل ٥,٥% وآخر فترة الدراسة عام ٢٠١٨ بمعدل ٢٧,٩%. وهذا يدل علي أن حجم الاقتصاد الخفي في زيادة، لذا ترى الدراسة أنه يمكن التصدي لهذه الظاهرة من خلال التشريعات والقوانين التي تحد منه، والعمل على دمج الاقتصاد الخفي في الاقتصاد الرسمي.

(٢) بما أن حجم الدخل غير المشروع يمثل نسبة (٥٠%) من حجم الاقتصاد الخفي بناءً على الدراسات التي أشارت إلى تلك النسبة كما سبق ذكره، فمن خلال الجدول السابق يتضح أن حجم الدخل غير المشروع في مصر يمثل (٣٨,٨ مليار) جنيه مصري تقريباً.

وبما أن حجم الدخل غير المشروع يمثل نسبة ثابتة من حجم الاقتصاد الخفي وهي نسبة ثابتة من حجم الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، لذا تكون نسبة الزيادة في حجم الدخل غير المشروع مساوية لزيادة نسبة الزيادة في حجم الاقتصاد الخفي.

وعليه تكون أقل نسبة زيادة في حجم الدخل غير المشروع تمثل حوالي ٥,٥% عام ٢٠٠١ وهي أدنى زيادة خلال فترة الدراسة، وأن عام ٢٠١٧ تمثل أعلى نسبة للزيادة في حجم الدخل غير المشروع وتقدر بحوالي ٢٨,١% من حجم الاقتصاد الخفي.

وبالتالي فإن نسبة الزيادة في حجم الدخل غير المشروع مرتبطة بالزيادة في حجم الاقتصاد الخفي في مصر وهي في زيادة مطردة كما هي في الاقتصاد الخفي، وبالتالي إذا أمكن الحد من حجم الاقتصاد الخفي فهذا سوف يؤدي إلى الحد من حجم الدخل غير المشروع.

(٣) ومن الجدول يتضح أن نسبة الدخل غير المشروع تقدر بحوالي (١١,٣%) من الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة، وهي تعد نسبة مرتفعة مقارنة بالنسب العالمية المقدره بين (٢% إلى ٥%).

(٤) ومن الجدول نجد أن حجم الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بداية فترة الدراسة عام ٢٠٠٠ يقدر بـ (٣٤٠,١ مليار) جنيه مصري، أما آخر الدراسة عام ٢٠١٨ فكان يقدر بـ (٤٤٣٧,٤ مليار) جنيه مصري، أي أن نسبة الزيادة في حجم الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي آخر فترة عن أولها يقدر بـ ثلاثة عشر ضعفاً. إلا أن الدراسة تزي أن تلك الزيادة ترجع إلى تخفيض قيمة الجنية المصري إلى حوالي ٦٠% مما جعل النسبة مرتفعة وبالتالي زيادة حجم الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي يرجع إلى تخفيض قيمة العملة أكثر منه زيادة في الأنتاج.

وبما أن حجم الاقتصاد الخفي يمثل نسبة ثابتة من حجم الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وهذا يدل على ارتباط زيادة حجم الاقتصاد الخفي بزيادة حجم الناتج المحلي

الإجمالي، فزيادة حجم الناتج يزداد حجم الاقتصاد الخفي وأنه زاد بمقدار (١٣) ضعفاً نتيجة لزيادة حجم الناتج بذلك المقدار. وسوف يزداد حجم الدخل غير المشروع بنفس المقدار، إلا إذا قامت الدولة بعلاج هذا الخلل، والعمل علي دمج الاقتصاد الخفي.

٢- تقدير حجم عمليات غسل الأموال في مصر: من خلال النسبة المئوية لحجم عمليات غسل الأموال في العالم والتي تقدر بنسبة (٦٠%) من حجم الدخل غير المشروع، يمكن حساب حجم عمليات غسل الأموال في مصر خلال فترة الدراسة كما هو بالجدول (٢):

الجدول (٢): يوضح حجم عمليات غسل الأموال في مصر خلال الفترة (٢٠٠٠ - ٢٠١٨) (مليون جنيه)

السنة	حجم الدخل غير المشروع	حجم عمليات غسل الأموال	نسبة حجم عمليات غسل الأموال إلى الناتج المحلي الإجمالي %	نسبة حجم عمليات غسل الأموال إلى الاقتصاد الخفي %
٢٠٠٠	٣٨٢٦١,٣	٢٢٩٥٦,٨	٦,٨	٣٠
٢٠٠١	٤٠٣٥٣,٨	٢٤٢١٢,٣	٩,٤	٣٠
٢٠٠٢	٤٢٦٠٣,٨	٢٥٥٦٢,٣	٦,٨	٣٠
٢٠٠٣	٤٦٩٦٨,٨	٢٨١٨١,٣	٦,٨	٣٠
٢٠٠٤	٥٤٥٩٦,٣	٣٢٧٥٧,٨	٦,٨	٣٠
٢٠٠٥	٦٠٥٨١,٣	٣٦٣٤٨,٨	٦,٨	٣٠
٢٠٠٦	٦٩٤٩١,٣	٤١٦٩٤,٢	٦,٧	٣٠
٢٠٠٧	٨٣٧٩٠,٠	٥٠٢٧٤,٠	٦,٨	٣٠
٢٠٠٨	١٠٠٧٤٣,٨	٦٠٤٤٦,٣	٦,٨	٣٠
٢٠٠٩	١١٧٢٤٧,٥	٧٠٣٤٨,٥	٦,٨	٣٠
٢٠١٠	١٣٥٧٤٢,٥	٨١٤٤٥,٥	٦,٨	٣٠
٢٠١١	١٥٤٢٤٨,٨	٩٢٥٤٩,٣	٦,٨	٣٠
٢٠١٢	١٧٧٢٤٣,٨	١٠٦٣٤٦,٣	٦,٨	٣٠
٢٠١٣	١٩٧٢٤٦,٣	١٠٠٣٤٧,٨	٥,٧	٢٥,٤
٢٠١٤	٢٣٩٦٢٥,٠	١٤٣٧٧٥,٠	٦,٨	٣٠
٢٠١٥	٢٧٤٩٣٨,٨	١٦٤٩٦٣,٣	٦,٨	٣٠
٢٠١٦	٣٠٤٨٠٧,٥	١٨٢٨٨٤,٥	٦,٨	٣٠
٢٠١٧	٣٩٠٣٧٥,٠	٢٣٤٢٢٥,٠	٦,٨	٣٠
٢٠١٨	٤٩٩٢٠٧,٥	٢٩٩٥٢٤,٥	٦,٨	٣٠

المصدر: بيانات حجم الدخل غير المشروع من الجدول السابق رقم (١)، أما باقي بيانات الجدول تمت بمعرفة الباحثون. علماً بأن نسبة حجم عمليات غسل الأموال = حجم الدخل غير المشروع $\times 60\%$ ، نسبة حجم عمليات غسل الأموال إلي الناتج المحلي الإجمالي = حجم عمليات غسل الأموال \div الناتج المحلي الإجمالي، نسبة حجم الاقتصاد الخفي = حجم عمليات غسل الأموال \div الاقتصاد الخفي بالجدول السابق رقم (١).

من الجدول السابق رقم (١) يتضح أن حجم الدخل غير المشروع، وبناءً عليه تم حساب حجم عمليات غسل الأموال بالجدول رقم (٢)، وكانت نسبة حجم عمليات غسل الأموال إلى الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠٠٠ تمثل $6,8\%$.

ثم ارتفعت النسبة في العام التالي إلى $9,4\%$ علماً بأن تلك النسبة تمثل قفزة في حجم العمليات. إلا أن النسبة عام ٢٠٠٢ إلى عام ٢٠١٨ ظلت كما كانت عام ٢٠٠٠ وهي تمثل $6,8\%$ عام ٢٠١٣، وبذلك تكون النسبة ثابتة خلال فترة الدراسة عدا عامي ٢٠٠١ و ٢٠١٣، حيث ارتفعت النسبة بمقدار $2,6\%$ في العام الأول وانخفضت في العام الآخر بنسبة $1,1\%$.

وتستنتج الدراسة أن نسبة حجم عمليات غسل الأموال إلى الناتج المحلي الإجمالي ثابتة خلال فترة الدراسة عدا العامين السابق ذكرهما، وعليه فإن عمليات غسل الأموال تعد مستقرة خلال فترة الدراسة، وأن الجهود التي بذلت لمكافحة تلك الظاهرة لم تؤتي ثمارها سوى عام ٢٠١٣ والذي انخفضت فيه النسبة بمقدار $1,1\%$ عن أعوام الدراسة.

بالتالي، فإن نهج عمليات غسل الأموال مستقرة وذات دورة محددة وهذا يتضح من خلال ثبات النسبة، لذا ترى الدراسة أن تلك العمليات ذات دائرة مغلقة يجب العمل على كسرها والتغلب عليها لما لها من آثار سيئة على الاقتصاد القومي، وأن تلك النسبة إذا ما قورنت بالنسبة العالمية لعمليات غسل الأموال والتي تقدر (٢-٥%) فنجد أن النسبة في مصر مرتفعة عن النسب العالمية، وهذا يزيد من معوقات التنمية الاقتصادية في مصر والتي تؤثر سلباً في تحقيق التنمية المستدامة.

أما عن نسبة حجم عمليات غسل الأموال إلى الاقتصاد الخفي، فهي أيضاً مستقرة عند نسبة 30% عدا عام ٢٠٠٣، وهذا يؤكد ما توصلت إليه الدراسة من أن عمليات غسل

الأموال في حالة مستقرة في مصر، علماً بأن هذا غير طبيعي إلا في حالة تواطؤ بعض المسؤولين عن ذلك، وبالتالي تكون عمليات غسل الأموال يتخللها فساد إداري، وبذلك يجب إعادة النظر في قوانين مكافحة غسل الأموال، وكذلك النظر في إعداد القائمين عليها للتغلب على تلك الظاهرة.

ثانياً: الآثار الاقتصادية لعمليات غسل الأموال: لعمليات غسل الأموال آثاراً متشعبة داخل الاقتصاد القومي، فهي تؤثر في عدة قطاعات واتجاهات مختلفة، وهذا ما سنتناوله في التالي:

المالية العامة:

تؤثر عمليات غسل الأموال على المالية العامة من خلال تأثيرها في الإيرادات والنفقات العامة، وذلك من خلال تأثيرها السلبي على الإيرادات الضريبية، وهذا ما سنوضحه في الجدول (٣):

الجدول (٣): يوضح المالية العامة في مصر خلال الفترة (٢٠١٨ - ٢٠٠٠) (مليون جنيه)

عجز الموازنة	النفقات العامة	الإيرادات العامة			السنة
		نسبة الإيرادات الضريبية للإيرادات العامة %	الإيرادات العامة	الإيرادات الضريبية	
١٢٨٠٠	-	٦٧,٤	٧٣٦٠٠	٤٩٦٠٠	٢٠٠٠
٢١٤٠٠	-	٦٨,٨	٧٤٦٠٠	٥١٣٠٠	٢٠٠١
٢٥٥٠٠	-	٦٨,٧	٧٥٣٠٠	٥١٧٠٠	٢٠٠٢
٢٨٣٠٠	-	٦٨,٧	٨٣٥٠٠	٥٧٤٠٠	٢٠٠٣
٣١٣٠٠	١٤٨٨١٨	٦٩,١	٩٧٠٠٠	٦٧٠٠٠	٢٠٠٤
٥١٦٠٠	١٦٨٨٥٦	٧٠,٠	١٠٨٠٠٠	٧٥٦٠٠	٢٠٠٥
٥٠٤٠٠	٢٠٤٨٦٥	٦٥,٦	١٤٨٩٠٠	٩٧٧٠٠	٢٠٠٦
٥٤٧٠٠	٢٤١٨٧٦	٦٤,٨	١٧٦٣٠٠	١١٤٢٠٠	٢٠٠٧
٦١١٠٠	٢٨٤٧٦١	٦٢,٣	٢١٩٩٠٠	١٣٧٠٠٠	٢٠٠٨
٧١٨٠٠	٣٥٦٠٣٣	٥٩,٤	٢٧٤٥٠٠	١٦٣٠٠٠	٢٠٠٩
٩٨٠٠٠	٣٦٨١٧٨	٦٤,٦	٢٦٣٨٠٠	١٧٣٣٠٠	٢٠١٠
١٣٠٤٠٠	٣٧٣٤٩٤	٧٢,٩	٢٦٣٠٠٠	١٩١٩٠٠	٢٠١١
١٦٦٧٠٠	٤٥٦٨٣٥	٧٠,٦	٢٩٣٥٠٠	٢٠٧٢٠٠	٢٠١٢
٢٣٩٧٠٠	٥٣٧٣٦٥	٧٢,٧	٣٤٥١٠٠	٢٥٠٩٠٠	٢٠١٣
٢٥٥٤٠٠	٦٨١٢٤٧	٥٧,١	٤٥٦٢٠٠	٢٦٠٣٠٠	٢٠١٤
٢٧٩٤٠٠	٧١٣١٠٠	٦٥,٧	٤٦٥٥٠٠	٣٠٥٩٠٠	٢٠١٥
٣٢٣٠٩٠٠	٨٩٩٦٣٣	٧١,٧	٤٩١٤٨٨	٣٥٢٣١٥	٢٠١٦
٢٠٩١٨٠٠	٩٦٥١٦٠	٧١,٢	٦٥٩١٨٤	٤٦٩١٨٤	٢٠١٧
٢١٤١٠٠٠	-	٧٨,٠	٨٠٥٧٤١	٦٢٨٠٨٣	٢٠١٨

المصدر: بيانات الإيرادات العامة من سنة ٢٠٠٠ إلى سنة ٢٠١٣، مصدرها صندوق النقد العربي، نشرة الإحصاءات الاقتصادية للدول العربية، أعداد مختلفة. أما بيانات سنتي ٢٠١٤، ٢٠١٥، مصدرهما، وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، تقرير متابعة الأداء الاقتصادي والاجتماعي خلال الربع الرابع والعام المالي ٢٠١٤/٢٠١٥. نسبة الإيرادات الضريبية للإيرادات العامة = الإيرادات الضريبية ÷ الإيرادات العامة.

من الجدول (٣) يتضح أن، نسبة الإيرادات الضريبية إلى نسبة الإيرادات العامة تتراوح بين نسبتي ٦٠% و ٧٠% خلال الفترة من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠١٠، وتلك النسبة تؤثر بالسلب في الإيرادات العامة لأن معظم الإيرادات العامة في المالية العامة الحديثة تكون من الإيرادات الضريبية، وانخفاض الإيرادات الضريبية يؤدي إلى عدم تلبية احتياجات النفقات العامة المتزايدة نتيجة الزيادة السكانية، وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة عجز الموازنة العامة للدولة،

ويؤثر بالسلب في معدلات التنمية الاقتصادية من خلال عجز الدولة عن القيام بدورها في الاستثمار الحكومي.

أما خلال الفترة من عام ٢٠١١ إلى عام ٢٠١٨ فنجد أن نسبة الإيرادات الضريبية إلى الإيرادات العامة تحسنت نسبياً، وأصبحت تتخطى نسبة الـ ٧٠%، إلا أن الدراسة ترجع الزيادة في الإيرادات الضريبية إلى زيادة معدلات التضخم وانخفاض قيمة الجنية المصري. والدراسة تستنتج أن عمليات غسل الأموال قد أثرت بالسلب في حصيله الإيرادات الضريبية بجانب حجم الاقتصاد الخفي الذي يمثل ٢٢,٥% من حجم الناتج المحلي الإجمالي كما سبق ذكره، مما أدى إلى زيادة عجز الموازنة العامة للدولة وأثر بالسلب في النفقات العامة.

كما يستنتج الباحث أن نسبة الزيادة في الإيرادات الضريبية عام ٢٠١٨ عن عام ٢٠٠٠ والتي تتمثل في نسبة قدرها اثني عشر ضعفاً والنصف تقريباً، أما نسبة الإيرادات العامة عام ٢٠١٨ عن عام ٢٠٠٠ فتقدر بحوالي ٩,٩ تقريباً، فهذا يدل على أن نسبة الإيرادات العامة نهاية الفترة مقارنةً بأولها لم تصل إلى الضعف، وهذا يدل على أن حجم الاقتصاد الخفي يؤثر بالسلب على الدخل القومي بنسبة تقدر بحوالي ١١,٣% مما يؤثر بالسلب في كل من الناتج القومي والدخل القومي ومعدلات النمو.

هذا في نفس الوقت الذي زادت فيه النفقات العامة عام ٢٠١٧ عن عام ٢٠٠٤ بحوالي (٢,٣) ضعفاً تقريباً، وبالتالي فإن النفقات العامة تزيد بنسبة الضعف تقريباً عن زيادة نسبة الإيرادات العامة، مما يؤدي إلى زيادة عجز الموازنة العامة للدولة حتى أصبح العجز مزمناً.

مناقشة النتائج

أولاً: نتائج الدراسة التطبيقية: يستعرض الباحث فيما يلي أهم النتائج التي توصل إليها من خلال الدراسة التطبيقية لدراسة أثر عمليات غسل الأموال علي التنمية المستدامة في مصر، ويمكن تقسيم هذه النتائج الى البنود الآتية :

بعد دراستنا لمختلف الجوانب المتعلقة بكل من عمليات غسل الأموال، وكذا التنمية المستدامة وأبعادها، ثم بعد قيامنا بالدراسة علي البيانات والإحصائيات، تمكنا إلى التوصل إلى النتائج التالية:

- ١) تساهم عمليات غسل الأموال في هروب رؤوس الأموال إلى خارج البلاد، مما ينتج عنها استقطاعات من الدخل القومي، الأمر الذي يؤثر سلباً في إنتاج السلع والخدمات، إضافة إلى اتساع نطاق الفجوة التمويلية بسبب هروب رؤوس الأموال إلى الخارج الأمر الذي يؤثر بالسلب في الناتج القومي مما يهدد التنمية الاقتصادية وتحقيق التنمية المستدامة.
- ٢) تساهم عمليات غسل الأموال في ارتفاع المستوى العام للأسعار، مما يؤدي إلى زيادة معدلات التضخم في جانب الطلب الكلي مصحوباً بتدهور القوة الشرائية للنقود، لأنها في أغلب الأحيان تظل في حالة سيولة مرتفعة وتستثمر في أنشطة تساعد علي إعادة سيولة الأموال بسهولة وسرعة، والنتيجة عدم وجود إضافة حقيقية في الاقتصاد القومي.
- ٣) تؤدي عمليات غسل الأموال إلى حصول بعض الأفراد على دخول غير مشروعة مما يؤدي إلي اختلال في توزيع الدخل القومي وتركز الثروة في أيدي فئات محدودة من أفراد المجتمع، وهذا يعمل على ترسيخ بعض القيم السلبية في المجتمع، وهذا تتبعه مشكلات اجتماعية الأمر الذي يعمل على توسيع الفجوة بين أفراد المجتمع.
- ٤) جريمة التهرب الضريبي من أهم الجرائم المتعلقة بالأموال المشبوهة في النظام المالي، من حيث تأثيرها على الاستقرار الاقتصادي، وتآكل القاعدة الضريبية والتي تساهم بالنسبة الأكبر في الإيرادات العامة مما يؤدي إلى زيادة عجز الموازنة العامة للدولة.
- ٥) تؤدي عمليات غسل الأموال إلى العديد من المخاطر السياسية الأمر الذي يؤثر سلباً على الدول واستقرارها، كما أن تلك الأموال يمكنها نشر الفساد في الهيكل الحكومي مما يضر بالدولة داخلياً وخارجياً، إضافة إلى الآثار السلبية لتلك العمليات على المجال النقدي والمصرفي.

ثانياً: النتائج الخاصة باختبارات الفروض :

- ١) تؤثر عمليات غسل الأموال علي التنمية الاقتصادية من خلال الآثار السلبية علي مؤشرات الاقتصاد القومي. وبهذا يثبت عدم صحة الفرض الأول القائل:

لا توجد علاقة ذات دلالة بين عمليات غسل الأموال والتنمية الاقتصادية. (٢) تؤثر عمليات غسل الأموال بالسلب في تحقيق التنمية المستدامة من خلال أثرها السلبي في التنمية الاقتصادية وتهديد الاستقرار الاقتصادي، لذلك يثبت عدم صحة الفرض القائل: لا توجد علاقة عمليات ذات دلالة بين عمليات غسل الأموال والتنمية المستدامة.

التوصيات

من واقع النتائج السابقة ولتحقيق أهداف الدراسة يستعرض الباحث مجموعة من التوصيات التي يمكن أن تساعد في الحد من أثر عمليات غسل الأموال علي التنمية المستدامة في مصر.

١. العمل على دمج الاقتصاد الخفي في الاقتصاد الرسمي، وذلك من خلال القوانين والتشريعات التي تعمل على تيسير ذلك، إضافة إلى الحوافز الضريبية.
٢. التصدي لعمليات غسل الأموال من خلال إعادة النظر في القوانين الخاصة بمكافحتها، وإعداد وتأهيل القائمين عليها.
٣. وضع استراتيجية تعمل على تحقق معدلات نمو مرتفعة على أن تكون نسبتها أعلى من نسبة معدل الزيادة في السكان، والعمل على إعادة توزيع الدخل القومي، علي أن تأخذ في طياتها معظم الجوانب التي تحقق التنمية الاقتصادية في الأجل القصير وتعمل على تحقيق التنمية المستدامة في الأجل الطويل.
٤. العمل على إصدار تشريع ضريبي جديد يعمل على دمج الاقتصاد الخفي في الاقتصاد الرسمي من خلال تخفيف العبء الضريبي على تلك الأنشطة، ويجب أن يتضمن التشريع الضريبي الجديد سداد الضرائب المستحقة على تلك الأنشطة حتى وإن كانت مجرمة قانوناً، وأن سداد الضرائب لا يعفي هؤلاء من المسائلة القانونية، لأن الضرائب المستحقة حق للدولة يجب إنتزاعه.

بحوث مقترحة

- استكمالاً للمسيرة العلمية اقترح الباحثون اجراء عدد من البحوث الهدف منها لقاء الضوء على أثر عمليات غسل الأموال علي التنمية المستدامة في مصر:
1. يقترح الباحثون إعداد دراسة عن حجم الاقتصاد الخفي في مصر
 2. يقترح الباحثون دراسات في كيفية دمج الاقتصاد الخفي داخل الاقتصاد الرسمي والاستفادة منه.
 3. يقترح الباحثون ضرورة توافر آليات الهدف منها الاستفادة الكاملة من كافة القطاعات الاقتصادية الرسمية والغير رسمية.

المراجع

- جيهان حازم حبيب مصطفى(٢٠١٥): "قياس أثر مؤشرات التنمية المستدامة في تحقيق الرفاهية بالتطبيق على الدول العربية(٢٠٠٤-٢٠١٤)", رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة أم درمان، السودان.
- ريمون حداد(٢٠٠٦): "نظرية التنمية المستدامة"، برنامج دعم الأبحاث في الجامعة اللبنانية، بيروت.
- صفوت عبدالسلام عوض الله، "الآثار الاقتصادية لعمليات غسل الأموال ودور البنوك في مكافحة هذه العمليات"، مجلة الحقوق، مجلد ٢٩، عدد ٢، ٢٠٠٥.
- طلال محمود كداوي & ميادة صلاح الدين تاج الدين، "الأثر المتبادل بين غسل الأموال والاقتصاد الخفي: حالة عدد من الدول المتقدمة والناشئة للمدة ١٩٩٠-٢٠٠٢"، مجلة تنمية الرافدين، مج ٢٨، ع ٨٤، ٢٠٠٧.
- علا نور الدين على شوشة(٢٠٠٦): "ظاهرة غسل الأموال مع التطبيق علي الاقتصاد المصري"، رسالة ماجستير، قسم اقتصاد، كلية التجارة، جامعة عين شمس.
- مجيد مسعود (١٩٨٤): "التخطيط للتقدم الاقتصادي والاجتماعي"، المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب، الكويت، يناير.
- Angela Samantha Maitland Irwin & Kim-Kwang Raymond Choo,:
"Modelling of money laundering and terrorism financing

- typologies", University of South Australia, Journal of Money Laundering Control, Issue 15, Volum 3, (2012).
- Darius Jazepčikas. (2013): "Integrated Scheme of Regional Sustainable Development Drivers.", Faculty of Economics and Management, Aleksandras Stulginskis University, Lithuania, 92, 1.
- Michel Dion: "Is money laundering an ethical issue?" Journal of Money Laundering Control 18, no. 4, (2015).
- Joyeeta Gupta & Courtney Vegelin. (2016): "Sustainable development goals and inclusive development." International environmental agreements: Politics, law and economics 16, no. 3.
- M.Michelle Gallant. "Money laundering consequences: Recovering wealth, piercing secrecy, disrupting tax havens and distorting international law." Journal of Money Laundering Control 17, no. 3, (2014).
- Norman Mugarura. "Does the broadly defined ambit of money laundering offences globally, a recipe for confusion than clarity?" Journal of Money Laundering Control 19, no. 4, (2016).
- Elisabeta Emilia Halmaghi & Emanoil MUSCALU. (2016): "Economic Dimensions of the Sustainable development." Defense Resources Management in the 21st Century.
- musonda simwayi & muhammed hasee, "the role of financial intelligence units in combating money laundering- a comparative analysis of zambia, zimbabwe and malawi", huazhong university of science and technology, wuhan city, people's republic of china, journal of money laundering control, issue 15, volum 3, (2012).
- Navabakhsh, M.& R. Tamiz, "Influences of rural industries on sustainable social and environmental developments."International Journal of Environmental Science and Technology 10, no. 1, (2013).
- Aleksandar Nikolovski, "Sustainable Economic Development in the Transition Countries, With a Retrospect of the Republic of

- Macedonia." Journal of Economic Development, Environment and People 2, no. 4, (2013).
- Jeffrey Simser. "Money laundering: emerging threats and trends." Journal of Money Laundering Control 16, no. 1, (2017).

THE IMPACT OF MONEY LAUNDERING OPERATIONS ON SUSTAINABLE DEVELOPMENT IN EGYPT

[19]

**Melad B. Gabra⁽¹⁾; Amr H. Abdel Bar⁽²⁾
and Mahmoud A. M. Amin⁽²⁾**

- 1) Arbah Real Estate Development & Investment Co 2) Faculty of Commerce, Ain Shams University

ABSTRACT

The study aims to shed light on the negative effects of money laundering operations on sustainable development and the national economy in Egypt. This is achieved by studying the extent of the linkage of money laundering operations, as economic development reflects sustainable development and comprehensive development, because development does not aim to maximize per capita output. But also to achieve the basic needs of individuals, raise their living standards, reduce poverty, reduce the misallocation of national income, and achieve economic and social well-being through the optimal use of resources and reduce unemployment, in addition to justice in Development outcomes are communicated to all members of society while providing productive and social services.

The researchers relied on reports and bulletins issued by (Arab Monetary fund, Bulletin of Economic Statistics of Arab Countries, Report on Monitoring Economic and Social Performance at the Ministry of Planning, Follow-up and Administrative Reform) and

through some methodological procedures (inductive, deductive, descriptive and analytical), study and analysis of economic indicators of the Egyptian reality during the year (2000-2018) , in order to reach the negative effects of money laundering in order to work to reduce or eliminate.

The study reached the following results:

1. Money laundering negatively affects the achievement of sustainable development through its negative impact on economic development and threatening economic stability.
2. Money laundering has a negative impact on the national economy through a decline in public revenues, which negatively affects the state's ability to meet its obligations, in addition to increasing the gap between production and consumption, as well as the balance of payments gap. Money laundering has negative effects on the national economy.

The most important recommendations of the researcher include the following:

1. Work to integrate the hidden economy into the formal economy through laws and legislation that facilitate this, in addition to tax incentives.
2. Develop a strategy to achieve high growth rates that are higher than the rate of increase in population, and work to redistribute national income, and take into account most aspects that achieve economic development in the short term and work to achieve sustainable development in the long term.